الهجرة غير القانونية بين الإدماج والتوطين
المفهوم- الآثار- وأساليب المواجهة (ليبيا أنموذجا)

أ .أكرم علي أحمد أبو حلالة ـ طالب بمدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية قسم الدراسات الدبلوماسية ـ الأكاديمية الليبية

Illegal Migration Between Integration and Settlement: Concept, Impacts, and Strategies for Confrontation – Libya as a Model

AKRAM ALI AHMED ABUHALLALA

Abstract:

This study addresses the issue of illegal migration from the perspective of social integration and settlement, focusing on Libya as a model that reflects the multiple challenges faced by host countries receiving illegal migrants. The study aims to provide an in-depth understanding of the concept of illegal migration and explore its economic, social, and security implications. Additionally, it analyzes the policies and mechanisms that could be adopted to manage the phenomenon in a way that balances respect for human rights with the stability of host countries.

The first chapter of this paper explores the concept of illegal migration by defining it and examining its causes, in addition to analyzing the legal framework governing it through international and domestic laws. The second chapter highlights the economic, social, and security implications of this phenomenon and presents effective strategies for addressing it, including government policies, awareness programs, and the role of civil society and non-governmental organizations in managing the issue.

The study highlights the specific challenges Libya faces amid political and security instability, as well as the impact of Chapter VII of the United Nations Charter on the country's ability to implement independent national migration policies. It also emphasizes the need for international and regional support to address the issue comprehensively, taking into account the root causes of the problem, particularly foreign interventions in countries that serve as sources of illegal migration.

The study presents recommendations aimed at minimizing the negative impacts of illegal migration and achieving sustainable solutions that respect

Libya's sovereignty. It also emphasizes the importance of enhancing international cooperation to ensure effective management of this phenomenon in a manner that serves the interests of all parties involved.

الملخّـــص:

تتناول هذا البحث قضية الهجرة غير القانونية بين الإدماج والتوطين مع التركيز على الحالة الليبية كنموذجٍ يعكس التحديات المتعددة التي تواجه الدول المستقبِلة للمهاجرين غير القانونيين تهدف الدراسة إلى تقديم فهم معمّق لمفهوم الهجرة غير القانونية واستكشاف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تترتب عليها، إضافةً إلى تحليل السياسات والآليات الممكنة لمعالجتها بشكل يحقق التوازن بين احترام حقوق الإنسان وضمان استقرار الدول المستقبِلة.

تناول البحث في الفصل الأول مفهوم الهجرة غير القانونية من خلال تعريفها وأسبابها، إضافةً إلى الإطار القانوني المنظِّم لها من خلال القوانين الدولية والمحلية، أما الفصل الثاني فيسلط الضوء على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لهذه الظاهرة ويستعرض آليات المواجهة الفعّالة التي تشمل السياسات الحكومية والبرامج التوعوية، ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إدارة الملف.

تُبرز الدراسة التحديات الخاصة التي تواجه ليبيا في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني وتأثير البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة على قدرة الدولة الليبية على فرض سياسات وطنية مستقلة تجاه الهجرة بين الإدماج والتوطين، كما تؤكد الحاجة إلى دعم دولي وإقليمي لمعالجة القضية بشكل متكامل يأخذ بعين الاعتبار جذور المشكلة، وخصوصاً التدخلات الخارجية في الدول المصدرة للهجرة غير القانونية.

ختامًا تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى تقليل التداعيات السلبية للهجرة غير القانونية، وتحقيق حلول مستدامة تُحترم فيها سيادة الدولة الليبية، مع تعزيز التعاون الدولي لضمان إدارة فعالة لهذه الظاهرة بما يخدم مصالح جميع الأطراف.

المقدمة:

تُعد الهجرة غير القانونية واحدة من القضايا الشائكة التي تواجه الدول في العصر الحديث خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يعيشها العالم اليوم, وفي السياق الليبي يكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة نظراً إلى موقع ليبيا الجغرافي الذي يجعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الطامحين للوصول إلى أوروبا,

إلا أن هذه الظاهرة لا تقتصر على كونها مسألة انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى، بل هي قضية تتداخل فيها عوامل اجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية، ما يجعل التعامل معها أمراً يتطلب دراسة معمقة وشاملة.

إن الهجرة غير القانونية تنطوي على تحديات كبرى سواء بالنسبة إلى الدولة المصدِّرة للمهاجرين أو الدولة المستقبِلة لهم، فمن جهة تعكس هذه الظاهرة أزمات اقتصادية واجتماعية تعاني منها الدول المصدِّرة، حيث تدفع البطالة والفقر وغياب الاستقرار السياسي أعداداً كبيرة من الأفراد إلى البحث عن حياة أفضل خارج أوطانهم ومن جهة أخرى، تشكل هذه الهجرة تحدياً للدول المستقبِلة من حيث الضغط على مواردها الاقتصادية والبنية التحتية، إضافة إلى التداعيات الأمنية والصحية التي قد ترافق توافد المهاجرين غير القانونيين.

وفي الحالة الليبية تُشكل الهجرة غير القانونية خطراً مضاعفاً على استقرار الدولة الليبية وخاصة فيما يتعلق بالإدماج والتوطين، خصوصاً في ظل الأوضاع السياسية المتوترة والانقسام الداخلي الذي تعيشه البلاد, فبينما تعاني ليبيا من تحديات أمنية واقتصادية متزايدة، فإنها تجد نفسها في موقع جغرافي يجعلها محطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي يضيف أعباءً إضافية على الحكومة الليبية ومواطنيها, ومع استمرار القيود الدولية المفروضة على ليبيا بموجب قرارات مجلس الأمن يبقى التعامل مع ملف الهجرة غير القانونية رهناً بجهود إقليمية ودولية تضمن احترام السيادة الليبية.

في هذا البحث، سيتم استعراض مفهوم الهجرة غير القانونية، أسبابها وتداعياتها على الدول المستقبِلة، إضافة إلى تحليل الإطار القانوني المرتبط بها, كما سيتم تسليط الضوء على السياسات والآليات التي يمكن أن تُستخدم لمواجهة هذه الظاهرة، مع التركيز على دور الهجرة غير القانونية بين الإدماج والتوطين, وسيتطرق البحث أيضاً إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التعامل مع هذه القضية، وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي وتطوير برامج توعوية تهدف إلى تقليل التداعيات السلبية للهجرة غير القانونية.

الإشكالية:

تكمن هذا الإشكالية في طرح سؤال الرئيسي وسؤالين فرعيين في الآتي:

- كيف يمكن التعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية من خلال آليات تضمن الإدماج

الاجتماعي والتوطين الإنساني مع الحد من التداعيات السلبية على الدول المستقبِلة؟
السؤالان الفرعيان:
1-ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير القانونية على الدول المستقبِلة؟
2 ما هي أبرز السياسات والاساليب التي يمكن أن تُستخدم للتصدي لظاهرة الهجرة غير القانونية مع احترام سيادة الدولة وحقوق الإنسان؟

الفرضية:

في ظل الانقسام السياسي الذي تشهده ليبيا تواجه الدولة تحديات كبيرة في التصدي لظاهرة الهجرة غير القانونية, ويعزى ذلك إلى صعوبة تطبيق سياسات شاملة ومتوازنة تضمن الإدماج والتوطين الإنساني, وأكدت المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بمنح الدول حرية اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة بما يتماشى مع سيادتها الوطنية، مع الالتزام بالقوانين الداخلية والمعاهدات الدولية ذات الصلة, كما أن رغبة الدولة في استخدام المهاجرين كقوة عاملة أو زيادة التعداد السكاني تُعد شأنًا داخليًا وحقًا سياديًا للدولة الليبية يمكن التحدث عنه بعد استقرار الدولة ومعالجة الانقسامات الداخلية ورفع الحظر الدولي عن الدولة الليبية ومن المهم الإشارة إلى أن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يركز على التدابير الأمنية التي يمكن اتخاذها في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو في مواجهة العدوان ومع ذلك، تعاني ليبيا حاليًا من تداعيات سلبية ناجمة عن الانقسامات السياسية، والتي تؤدي إلى تهديد السلم عبر تدفقات الهجرة غير القانونية هذه الظاهرة ساهمت في انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية التي انتقلت عبر المهاجرين غير القانونيين، فضلاً عن زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد ويزداد الأمر تعقيدًا مع تورط أجهزة استخبارات أجنبية، والتي استغلت وجود المهاجرين غير القانونيين على الأراضي الليبية, في هذا السياق يُعتبر الإدماج الاجتماعي والتوطين الإنساني للمهاجرين خطرًا على سيادة الدولة الليبية في الوقت الراهن.

1-للهجرة غير القانونية تأثيرات اقتصادية واجتماعية متباينة على الدول المستقبِلة، حيث يمكن أن تتسبب في الضغط على الموارد والخدمات العامة لدى الدول المستقبِلة.

2- يمكن الحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية من خلال استراتيجيات تشمل التعاون الدولي تعزيز التنمية في الدول المصدّرة للمهاجرين، وإجراءات تهدف إلى توفير حماية حقوق الإنسان أثناء مواجهة الظاهرة.

الأهـــــداف:

1-تهدف الدراســة إلى تقديم فهم معمق لمفهوم الهجرة غير القانونية، واســتكشــاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدول المصدرة والمستقبِلة للمهاجرين.
2-تسعى الدراسة إلى استكشاف وتقييم السياسات والآليات الممكنة لمواجهة الهجرة غير القانونية، بما يحقق التوازن بين الإدماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان.
3-تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات حول الهجرة غير القانونية، مع تقليل التداعيات السلبية وضمان استقرار المجتمعات المستقبِلة.

الأهمية:

1- تسـلط الدراسـة الضـوء على واحدة من أبرز القضـايا العالمية وهي الهجرة غير القانونية، مركزة على أبعادها الإنسـانية والاجتماعية والاقتصـادية، مما يسـاهم في تعزيز الفهم حول هذا التحدي الذي يؤثر على ملايين الأفراد والمجتمعات.
2- تعزز الدراسة النقاش الأكاديمي والعملي حول سبل تطوير سياسات دولية وإقليمية تعالج جذور الهجرة غير القانونية، مما يدعم وضع استراتيجيات مستدامة وشاملة في هذا المجال.

المنهجية:

إن المنهج المتبع في هذه الورقة هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القانوني وكذلك المنهج المقارن أختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي بحيث يهدف إلى وصف الظاهرة بشكل شامل وتحليل المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير القانونية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يساعد في تحديد العلاقة بين الإدماج والتوطين وتداعياتهما.
المدخل القانوني: يسعى لدراسة الأطر القانونية الدولية والمحلية المتعلقة بالهجرة غير القانونية، وكذلك السياسات والتشريعات المطبقة لمعالجتها وآليات الامتثال لها مع التركيز على حماية حقوق الإنسان.

الدراسات السابقة:

1- دراســـــة: امحمد ضو عمر أبوخريص (بعنوان)" الهجرة غير الشرعية وسياسات التوطين في ليبيا دراسة في القوانين الليبية غير الشرعية وتوطين الأجانب في ليبيا" كلية القانون نالوت: بحث مشور في مجلة الجمعية الليبية للعلوم التربوية والانسانية,2024 (1)، وهدفت الدراسة إلى وضع إجراءات موحدة بين سائر الدول

للشروط التي يجب توفرها في طالب اللجوء لضمان توفير حماية فعالة لمن هم في حاجة إليها. وأوصت الدراسة بالآتي:

ـ إن مسألة التوطين في ليبيا وما يمثله من خطورة أمنية ومستقبلية على تكوين المجتمع الليبي الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي، والذي يشكل خطورة على سيادة الدولة الليبية، وفي هذه الحالة يمكن أن يسمح بتنظيم جلب عمال وفقاً للإجراءات القانونية للمساهمة في بناء نهضة ليبيا، وكذلك للاحتياجات المطلوبة في سوق العمل الليبي.

- بالرجوع إلى عمليات الإعادة الأربعة – الاعادة إلى الوطن – إعادة الاندماج – إعادة التأهيل – إعادة البناء، هذه الاستراتيجية التي تبنتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة بجوانبها الأربعة، من أجل الانتقال بشكل أكثر فاعلية وكفاءة من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة بحفظ الكرامة الانسانية, وتوجيه طاقة اللاجئين إلى العودة إلى أوطانهم الأصلية من خلال الاندماج المحلي, فالعمل على إعادة اللاجئين إلى أوطانهم الاصلية والعمل على تصفية الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية لضمان استقرار هؤلاء هو العمل الصحيح والانسب لهم لإقامة مشروعات تنموية لأوطانهم لتحقيق الرخاء والاستقرار لهم, وفي هذه الحالة تعد العودة طوعية إلى الوطن الأصلي هو مسؤولية الأمم المتحدة وعليها توفير المتطلبات الأساسية، وهذا يعد تطوراً إيجابياً، فالعودة الطوعية وضمان استقرارها هو الحل الأفضل .

2-**دراســـة:** موسى أحمد عبدي عمر، الآليات القانونية والأمنية للحدّ من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد1 العدد5, 2020.[2]

هدفت الدراسة الى بيان مفهوم الهجرة غير المشروعة أهم أساب ودوافع الهجرة غير المشروعة في ليبيا ومعرفة الاليات القانونية والامنية التي أتخذها المشرع الليبي للحد من هذه الظاهرة. وخلصت الدراسة الى الاهتمام الذي أولاه القانون الليبي للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة في ليبيا من خلال النص على مجموعة من الاليات القانونية المتعلقة بوضعية الأجانب وقد جسد تلك الآليات في جملة من الاجراءات والتدابير بتحريم وعقاب كل من يرتكب فعل مرتبط بالهجرة غير المشروعة, لكي يحمي بها حدوده من التسلل، وتنظيم الية دخول الاجانب وخروجهم منها, ومن العقوبات التي نص عليها المشرع الليبي، عقوبات سالبة للحرية, الحبس مدة لا تقل عن (3) أشهر وتصل الى السجن المؤبد، أما العقوبات المالية, لا تقل عن (500) د.ل ولا تزيد عن 30.0000 د.ل , بإضافة إلى ما سبق فان المشرع الليبي نص على إعفاء كل من بادر

بإبلاغ عن أي فعلاً نتج عنه اكتشاف الجهات المختصة للجريمة قبل تنفيذها.

3- **دراســــــــة:** محمد المبروك رعدان, "بعنوان" مدى توافق السياسات المتخذة في ليبيا لمنع توطين الأجانب مع حقوق الإنسان، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة المرقب، الخمس-ليبيا: المجلد الحادي عشر- العدد الثاني (3) 2023 أوصت الدراسة الى إصلاح تحسين وتطوير نظام الكفالة، وذلك من خلال توفير ضمانات قانونية لحقوق الاجانب ضمن نظام الكفالة، ورفع وعي الاجانب والالتزام بمبادئ العمل اللائق، الى جانب تعزيز نظام قضائي فعال للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الكفالة.

-كما توصي الدراسة بضرورة تبني قانون للجوء بتوافق مع المعايير الدولية لحماية حقوق اللاجئين، وبطريقة تكفل تنفيذ أحكام المادة 10 من الاعلان الدستوري الليبي، وكذلك التزامات ليبيا وفقاً لاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لسنة 1969 المتعلقة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

التقسيمات:

الفصـــل الأول: مفهوم الهجرة غير القانونية، المبحث الأول: تعريف الهجرة غير القانونية. المطلب الأول: تعريف الهجرة وأنواعها. المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير القانونية، والمبحث الثاني: الإطار القانوني للهجرة. المطلب الأول: القوانين الدولية والمحلية المتعلقة بالهجرة. المطلب الثاني: حقوق المهاجرين غير القانونيين ، والفصل الثاني: التداعيات وآليات المواجهة، والمبحث الأول: التداعيات الرئيسية للهجرة غير القانونية، المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، والمطلب الثاني: التداعيات الأمنية والصحية، والمبحث الثاني: آليات المواجهة والتعامل مع الهجرة غير القانونية، والمطلب الأول: السياسات الحكومية والبرامج التوعوية، والمطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

الفصل الأول ـ ماهية الهجرة غير القانونية:

تعد الهجرة غير القانونية ظاهرةً دولية معقدة تنطوي على انتقال الأفراد عبر الحدود الوطنية بطرق لا تتماشى مع القوانين واللوائح المعتمدة في الدول المستقبِلة, يُركز تعريف الهجرة غير القانونية على تصرفات تتضمن الدخول أو الإقامة دون حيازة التصاريح المناسبة، مما يجعلها واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية, ومن جهة أخرى يلعب الإطار القانوني للهجرة دورًا محوريًا

في معالجة هذه الظاهرة، حيث تُنظمه تشريعات وطنية واتفاقيات دولية، مثل اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية واتفاقيات اللجوء والهجرة ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق توازن بين ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين والحفاظ على أمن وسيادة الدول, تعد دراسة مفهوم الهجرة غير القانونية وإطارها القانوني ضرورية لفهم أبعادها المعقدة وسبل مواجهتها بفعالية. وللإحاطة بجوانب الموضوع سوف نقوم بتقسيم هذا الموضوع الى مبحثين:
المبحث الأول: تعريف الهجرة غير القانونية.المبحث الثاني: الإطار القانوني للهجرة

المبحث الأول ـ تعريف الهجرة غير القانونية:

بدأت هجرة الإنسان منذ العصور الأولى بحثًا عن سبل العيش، حيث شهدت تلك الفترات هجرات جماعية نحو مناطق مختلفة من الجزيرة العربية وأفريقيا وأوروبا وشرق آسيا والأمريكيتين ومن أبرز هذه التنقلات السكانية هجرة الفينيقيين إلى خليج العقبة ومصر، وهجرة الإغريق إلى شمال البحر المتوسط، بالإضافة إلى هجرة الساميين إلى بابل، والهجرة النبوية من مكة إلى المدينة وفي الفترة الأخيرة من القرن العشرين، أصبحت الهجرة تأخذ طابعًا فرديًا وأحيانًا جماعيًا، نتيجة ظروف قاسية تضطر الناس إلى الهجرة، وقد تكون أيضًا اختيارية.(4)

المطلب الأول ـ تعريف الهجرة وأنواعها:

لم يتوصل الفقه القانوني الدولي إلى تعريف شامل يغطي جميع جوانب الهجرة غير القانونية، ويرجع ذلك إلى أن كل باحث أو مختص يميل إلى اعتماد التعريف الذي يتماشى مع مصالح بلاده لذا، لا يوجد تعريف معتمد عالميًا, ومن بين التعريفات التي نالت قبولًا، نجد تعريف الأستاذ نافاي بيلاي(Navi pillay) بقوله على أنها"حركة المهاجرين الدوليين الذين يدخلون الدولة من دون موافقات أصولية", توجد مصطلحات أخرى تُستخدم عادة لوصف المهاجرين الذين يعيشون في وضع غير نظامي، مثل: "المهاجرين غير المرخص لهم" و"المهاجرين غير القانونيين.(5)

أنـــواعها: تعد النزاعات المسلحة الاضطرابات السياسية، والفقر المدقع من أبرز الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن حياة أكثر أمانًا واستقرارًا. في ليبيا، أدى الوضع الأمني غير المستقر والنزاعات المستمرة إلى خلق بيئة طاردة للسكان، مما يدفع العديد منهم للبحث عن ملاذ آمن في الدول المجاورة.

أظهرت الدراسات أن غالبية المهاجرين يعبرون الحدود البرية سيرًا على الأقدام أو باستخدام وسائل نقل بدائية وغير رسمية، مما يعرضهم لمخاطر كبيرة، منها الظروف

القاسية وتهديدات الجماعات المسلحة كما يتخذ الكثير منهم ليبيا كمرحلة عبور رئيسية للوصول إلى تونس واوروبا وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 60% من المهاجرين دخلوا تونس عبر الحدود البرية مع ليبيا، في حين وصل ما يقارب 23% منهم عبر الحدود الجزائرية. (6)

1- الدخول غير القانوني عبر الحدود: يعد هذا النوع من الهجرة أحد أكثر الطرق شيوعًا حيث يعبر الأفراد الحدود البرية بين الدول بشكل غير قانوني، إما بمساعدة المهربين أو باستخدام طرق غير شرعية لتجاوز حواجز الحدود يشمل ذلك الهجرة عبر الحدود المكسيكية إلى الولايات المتحدة، حيث يقدر أن حوالي 500,000 شخص يدخلون الولايات المتحدة بشكل غير قانوني كل عام.

2- تجاوز تأشيرات الدخول: تعد الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تجاوز تأشيرات الدخول طريقة أخرى شائعة، يحدث ذلك عندما يدخل الأفراد إلى بلد ما بتأشيرة قانونية (مثل تأشيرات السياحة أو العمل) ولكنهم يبقون بعد انتهاء صلاحية التأشيرة، تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 30 إلى 50 بالمئة من المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا تأشيراتهم القانونية.

3- انتهاك بطاقة عبور الحدود: نوع آخر من الهجرة غير الشرعية هو تجاوز شروط بطاقة عبور الحدود، وهي تأشيرة تمنح الأفراد إذنًا لدخول البلاد لفترة زمنية محددة، بعض الأشخاص يستخدمون هذه البطاقة لدخول البلاد ولكنهم يظلون في البلد بعد انتهاء صلاحيتها. **(7)**

يـرى الباحث أن أنواع الهجرة عبر ليبيا عديدة منها استخدام وسائل نقل غير قانونية والهجرة عبر البحر حيث تعد الاكثر استخداماً وهي من أخطر الأنواع الهجرة غير القانونية ويستخدم فيها المهاجرين غير القانونيين قوارب صغيرة أو غير آمنة لعبور البحار والمحيطات وهناك الهجرة باستخدام وثائق مزورة مثل جوازات السفر أو التأشيرات المزورة لدخول دول أخرى ...الخ.

المطلب الثاني ـ أسباب الهجرة غير القانونية:

أولا ـ أسباب ودوافع الهجرة غير القانونية في ليبيا:

1-**الدوافع الاستراتيجيـــة:** تُعتبر الأسباب الاستراتيجية المرتبطة بموقع ليبيا القريب من السواحل الأوروبية، وخاصة الإيطالية، من أبرز العوامل التي تسهم في ظاهرة الهجرة غير القانونية كما يتضح من الأسباب التالية:

أ- **المسافة القصيرة بين ليبيا والسواحل الإيطالية:** يتيح الموقع الجغرافي لليبيا القريب من السواحل الإيطالية للمهاجرين غير الشرعيين فرصة التوجه إلى ليبيا كخطوة للانتقال إلى أوروبا.

ب- انعدام الاستقرار الأمني وفقاً للمعايير القانونية: إن الفوضى الأمنية وعدم قدرة الحكومة الليبية على السيطرة على حدودها قد أسهما في تشجيع المهاجرين غير القانونيين، مما جعل ليبيا نقطة عبور رئيسية لهم نحو أوروبا.

ج- **غياب السلطة الليبية** التي تفرض الأنظمة والقوانين أسهم في تسهيل دخول المهاجرين إلى ليبيا وانتقالهم، على الرغم من المخاطر التي يواجهونها، مثل القرصنة من قبل البحارة غير النظاميين، مما يؤدي إلى غرق العديد منهم وفقدان حياته(8)

ثانيا- الأسباب الاجتماعية:

تُعَدّ الأوضاع الاجتماعية المتدهورة من العوامل الرئيسية التي تُحفِّز الهجرة غير القانونية تتجلى هذه الأوضاع في التفكك الأسري وضعف الروابط الاجتماعية، بالإضافة إلى غياب القيم والعادات والتقاليد المشتركة، كما تسهم التفرقة الطائفية في تعزيز هذه الظاهرة حيث تخلق بيئة تفتقر إلى الوحدة والانسجام، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن حياة أفضل خارج مجتمعاتهم الحالية .(9)

ثالثا ـ الأسباب السياسية:

الانقسام السياسي: حالة الانقسام السياسي التي تشهدها ليبيا حاليًا مع وجود أجسام سياسية متعددة ساهمت بشكل كبير في خلق حالة من الفوضى السياسية والأمنية وقد تجلى هذا الوضع في تنوع وتعدد المؤسسات العسكرية والأمنية والجهوية، مما أثر سلبًا على كفاءة هذه المؤسسات وأداء وظائفها وصلاحياتها بالإضافة إلى ضعف ولائها للدولة يمكن اعتبار الانقسام السياسي عاملًا محفزًا لعصابات التهريب والاتجار بالبشر التي استغلت الظروف السياسية المضطربة وحالة الفوضى وعدم الاستقرار للعمل بحرية داخل ليبيا, ونتيجةً لذلك يمكن القول إن غياب دولة موحدة تحت قيادة سياسية وجسم أمني واحد سيؤدي إلى استمرار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي هذا الوضع من شأنه أن يتيح الفرصة لعصابات الاتجار بالبشر وتجار المخدرات والأسلحة بالإضافة إلى مرتكبي جرائم السطو والسرقة، للعمل دون قيود داخل ليبيا مستفيدين من هذه الأوضاع.(10)

تميزت نهاية القرن العشرين بزيادة حركات اللاجئين نتيجة للحروب الأهلية،

والنزاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالعرق أو الدين أو السياسة, هذه الظروف دفعت الأفراد للهجرة القسرية أو اللجوء إلى أماكن أكثر أمانًا, تُعتبر مناطق جنوب المتوسط وإفريقيا مصادر رئيسية للاجئين بسبب الأزمات السياسية والأمنية, دول المغرب العربي، بما في ذلك ليبيا، الجزائر، وتونس أصبحت مناطق عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه أوروبا، وخاصة إسبانيا عبر مضيق جبل طارق, يُلاحظ وجود أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة في هذه الدول، وتُعد جزيرة لامبيدوزا الإيطالية مركزًا لاستقبالهم.[11]

حاصل القول وصفوته أن أسباب الهجرة غير القانونية عديدة وأهمها البحث عن حياة كريمة والتدخل الخارجي و الاستعمار الأوربي الذي ترك اثارا عميقة على القارة, حيث تم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية دون تطوير البنية التحتية أو الاقتصاد المحلي والتغير المناخي هذا أدى إلى ضعف الاقتصادات المحلية بعد الاستقلال, وقد أسهم الانقسام السياسي وعدم الاستقرار في ليبيا بشكل كبير في توفير بيئة ملائمة لعبور المهاجرين الأفارقة حيث ترتب عليه ضعف الرقابة على الحدود وضعف المؤسسات الحكومية واستغلال الجماعات المسلحة وتراجع قدرة الدولة على إدارة ملف الهجرة بشكل فعال وتداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية كبيرة على البلاد.

المبحث الثاني ـ الإطار القانوني للهجرة:

تُعد الهجرة غير القانونية من أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، لا سيما الدول التي تشكل نقاط عبور أو استقبال رئيسية للمهاجرين، كما هو الحال في ليبيا التي أصبحت منذ عام 2011 معبراً مركزياً نحو أوروبا، وتثير هذه الظاهرة إشكالات قانونية وأمنية وإنسانية، خاصة في ظل غياب تنظيم فعال للهجرة وفي ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني. وعلى الصعيد الدولي، تنظم اتفاقية جنيف لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 وضع اللاجئين، كما تؤطر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990 الحقوق الأساسية للمهاجرين، سواء كانوا في وضع نظامي أو غير نظامي، أما على المستوى الإقليمي، فقد تبنّى الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي أطر تعاون لمكافحة الهجرة غير النظامية وتعزيز التنمية المشتركة. وفي السياق الليبي، ورغم غياب قانون وطني شامل للهجرة، تعتمد السلطات على القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب، والذي

يجرّم الإقامة غير القانونية ويمنح للدولة صلاحيات الترحيل، بالإضافة إلى قرارات تنفيذية لاحقة تعزز من الرقابة على الحدود.

وعليه، فإن معالجة هذه الظاهرة تستوجب توازناً بين متطلبات السيادة الوطنية وأمن الدولة، وبين احترام الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، دون إغفال البعد التنموي والأمني لليبيا.

المطلب الأول ـ القوانين الدولية والمحلية المتعلقة بالهجرة:

القوانين الدولية المتعلقة بالهجرة غير القانونية: من أبرز هذه الاتفاقيات، الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه لعام 1985، والذي يُعد من الوثائق الأساسية التي تُرسّخ مبادئ عدم التمييز والمساواة في المعاملة, كما تُعتبر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 وثيقة محورية في هذا السياق، حيث تُلزم الدول باتخاذ إجراءات فعّالة لمناهضة أي شكل من أشكال التمييز ضد الأجانب، بما في ذلك المهاجرون, أما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، فقد وضعت حجر الأساس لحماية فئة كبيرة من المهاجرين، خاصة أولئك الذين يشاركون في سوق العمل في الدول المضيفة, وتُعنى هذه الاتفاقية بضمان حقوق العمال المهاجرين وأسرهم في ما يتعلق بالعمل، والمعاملة الإنسانية والرعاية الاجتماعية، بغض النظر عن حالتهم القانونية . كما لم تغفل المواثيق الدولية عن الفئات الهشة من المهاجرين، إذ تضمنت أحكامًا خاصة تُعنى بحماية الأطفال دون سن 16 سنة والنساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما تجسد في عدد من الاتفاقيات الدولية، من بينها اتفاقيات تعود إلى عام 1957، والتي تناولت هذه الجوانب بتفصيل, سعى القانون الدولي من خلال معاهدات واتفاقيات متعددة إلى حماية المهاجرين بمختلف أوضاعهم، دون تمييز بين النظاميين وغير النظاميين، أو بحسب الجنس، السن، أو الحالة الصحية, ورغم تفاوت التزام الدول، فإن هذه المواثيق تشكّل إطارًا دوليًا متكاملاً يعكس التزامًا عامًا بحماية كرامة وحقوق الإنسان للمهاجرين كافة.(12)

البروتوكول الذي يُعرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والمكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000)، يهدف إلى معالجة قضية تهريب المهاجرين على نطاق عالمي, ينص البروتوكول على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، وذلك من خلال التعاون

الدولي، وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي, يشير البروتوكول إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212/54 الذي حثّ على تعزيز التعاون الدولي لمعالجة أسباب الهجرة خاصة تلك المتعلقة بالفق، وتشجيع الاستفادة القصوى من فوائد الهجرة, كما يؤكد على معاملة المهاجرين بإنسانية وضمان حماية حقوقهم بشكل كامل, كما يُعرب عن القلق من ازدياد نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة في تهريب المهاجرين، بما في ذلك تهديد سلامتهم واستغلالهم، مما استدعى صياغة إطار قانوني دولي شامل للتصدي لهذه القضايا (13) حيث نصت المادة السادسة إلى أن "ليس في هذا البروتوكول ما يمنع أي دولة طرف من اتخاذ تدابير ضد أي شخص يعدّ سلوكه جرما بمقتضى قانونها الداخلي".(14)

المادة (7) من البروتوكول تنص على أن كل دولة طرف ملزمة باعتماد التدابير التشريعية والإجراءات اللازمة لتجريم بعض الأفعال عندما تُرتكب عمدًا بهدف تحقيق منفعة مادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر, تشمل هذه الأفعال تهريب المهاجرين، وتيسير هذا التهريب عبر إعداد أو حيازة أو توفير وثائق سفر أو هوية مزورة, كما تتضمن تمكين شخص لا يحمل جنسية الدولة أو ليس مقيمًا دائمًا فيها من البقاء على أراضيها بطريقة غير قانونية باستخدام الوسائل المبيّنة, أما المادة (17)، فتؤكد أهمية إعادة المهاجرين المهربين إلى أوطانهم, وتشدد على التزام كل دولة طرف بقبول وإعادة أي شخص ينطبق عليه وصف السلوك الوارد في المادة (7)، شريطة أن يكون من رعاياها أو يحمل حق الإقامة الدائمة على أراضيها، وذلك دون تأخير غير مبرر وبما يضمن التنفيذ الفعّال لهذا الالتزام (15)

القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير القانونية:

إدماج وتوطين المهاجرين غير القانونيين: تسعى العديد من الدول الأوروبية التي تواجه تحديات جراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الأراضي الليبية إلى إعادة توطينهم داخل ليبيا, وفي هذا السياق، أشار البيان الختامي لمؤتمر برلين الثاني إلى قضية الهجرة غير الشرعية، داعيًا السلطات الليبية إلى تقديم الدعم الإنساني لهؤلاء المهاجرين, غير أن هذا الطرح يتعارض مع التعريف الدولي لإعادة التوطين وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث إن وجود هؤلاء المهاجرين على الأراضي الليبية يعد مخالفًا للقوانين المحلية، لا سيما القانون رقم (6) لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب وخروجهم، والقانون رقم (19) لسنة 2010م المتعلق

بمكافحة الهجرة غير القانونية, علاوة على ذلك، فإن ليبيا ليست طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م، ولا البروتوكول الملحق بها لعام 1967م, ووفقًا لتعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن إعادة التوطين تعني انتقال اللاجئ من الدولة التي لجأ إليها إلى دولة أخرى تقوم بدراسة ملفه وتوافق على استقباله، بحيث تضمن له الدولة المضيفة الإقامة الدائمة على أراضيها. بناءً على ذلك، فإن أي محاولة لإعادة توطين المهاجرين غير القانونيين داخل ليبيا تتناقض مع المفاهيم المعتمدة دوليًا بهذا الشأن (16)

معايير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإعادة التوطين: وضعت المفوضية السامية مجموعة من المعايير المحددة لإعادة التوطين، وتشمل هذه المعايير:

أ- يحتاج اللاجئون إلى الحماية عندما تواجه دولهم وحياتهم أو حياة أسرهم تهديدات في بلدانهم

ب- دولة إعادة التوطين هي دولة ثالثة تقبل اللاجئين وتوفر لهم الحماية والإقامة الدائمة على أراضيها.

ج- يمكن للدولة الثالثة تحديد المعايير التي يتم بموجبها قبول اللاجئين للتوطين، وذلك بناءً على ظروفها السكانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

د- يُخصص إعادة التوطين فقط للأشخاص الذين يحملون صفة اللاجئ، بينما لا تشمل الفئات الأخرى مثل المهاجرين وغيرهم، حيث لا ينطبق عليهم وصف اللاجئين, وذلك وفقًا لاتفاقية عام 1951م، التي لم تكن ليبيا طرفًا فيها.

ه- يجب أن تكون الدولة الثالثة التي تستقبل المهاجرين في وضع مستقر من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لضمان سلامة واستقرار وجودة حياة الأفراد الذين يتم توطينهم فيها.(17)

قانون رقم (24) لسنة 2023 ميلادية، بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

ديباجة القانـــــون: حرصًا من مجلس النواب الليبي على صون السيادة الوطنية، وحماية التركيبة الديموغرافية للمجتمع الليبي، وتأكيدًا على حرمة التراب الوطني وقدسية الهوية والجنسية الليبية، وانطلاقًا من مسؤوليته الدستورية والتشريعية في مواجهة الظواهر التي تهدد الأمن القومي ووحدة النسيج الاجتماعي، واستنادًا إلى ما خلص إليه مجلس النواب في اجتماعه العادي رقم (1) لسنة 2021 ميلادية، والمستأنف

انعقاده يوم الأربعاء الموافق 29 شعبان 1444 هـ، الموافق 22 مارس 2023 م، وإعمالًا لصلاحياته المقررة بموجب الإعلان الدستوري، والتشريعات النافذة.

أصدر القانون الآتي:

مادة 2 "يعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن ألف دينار كل من دخل البلاد قاصدا التوطن فيها سواء كان دخوله بموجب تأشيرة صحيحة أو غير صحيحة، مادة 3 يعاقب كل شخص طبيعي وكذلك الممثل القانوني للشخص الاعتباري الذي أوى أجنبي أو شغله أو مكنه من الدخول مع العلم انه يقصد التوطين في ليبيا ولم يبلغ السلطات المختصة عن وجوده وسبب إيوائه في ليبيا بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار (18)

مادة 5 لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري تشغيل الأجنبي دون الحصول على ترخيص له بالعمل من وزارة العمل كما لا يجوز تمكينه من الإقامة سواء بتوفير سكن او اي محل للإقامة أو التأجير له متى كان على علم بأنه يقصد من ذلك التوطن كما لا يجوز لهما إبقاء الأجنبي بعد انتهاء عمله وعليهما إبلاغ السلطات المختصة بانتهاء عمله، مادة 7 يجوز للقاضي إبعاد الأجنبي الذي دخل البلاد بقصد التوطن كما يجوز له إبعاد الممثل القانوني للشخص الاعتباري إذا ارتكب أي سلوك من السلوكيات المجرمة وفق أحكام هذا القانون لك".(19)

القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا أصدر "مؤتمر الشعب العام" القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ونُشر بتاريخ 15 يونيو 2010, وقد عرّفت المادة الأولى من هذا القانون "المهاجر غير الشرعي" بأنه كل شخص يدخل إلى الأراضي الليبية أو يقيم فيها دون الحصول على إذن أو تصريح رسمي من الجهات المختصة، سواء كانت نيته الاستقرار في البلاد أو مجرد العبور إلى دولة أخرى, يتناول القانون رقم 19 لسنة 2010 مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تعريف شامل للمهاجر غير الشرعي وتجريم الأفعال المرتبطة بإدخالهم أو نقلهم أو مساعدتهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر, ويهدف القانون إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية من خلال تجريم كافة أشكال الدعم اللوجستي والبشري المقدم للمهاجرين، بما في ذلك التستر أو إصدار الوثائق المزورة أو التوجيه والتنظيم (20)

وفقًا للمادة الأولى من القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب

في ليبيا يُشترط للدخول إلى الأراضي الليبية أو الخروج منها أن يتم ذلك عبر المنافذ المحددة وبإذن من الجهات المختصة، مع الحصول على تأشيرة مثبتة على جواز سفر صالح أو وثيقة معترف بها قانونًا تُخول حاملها العودة إلى الدولة المصدر. وفي المادة الثانية، يُسمح للأجنبي بالدخول والإقامة والخروج إذا كان يمتلك تأشيرة سارية مُصدّقة وفقًا للقانون ومثبتة على جواز سفر مُعتمد أو وثيقة مُماثلة. أما المادة السادسة من القانون رقم (2) لسنة 1372، المعدل لبعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 1987، فتتيح منح تأشيرات دخول متعددة للأجانب إذا كانت طبيعة أعمالهم تتطلب ذلك كما يمكن منحهم تأشيرة خروج وعودة متعددة بشرط حصولهم على إقامة سارية المفعول طوال فترة الإقامة الممنوحة ويُخوّل للجنة الشعبية العامة للأمن العام تسهيل إجراءات منح التأشيرات للأغراض السياحية والاستثمارية، على أن يتم تحديد الشروط المطلوبة ومدد صلاحية التأشيرات والإقامات عبر اللائحة التنفيذية.(21)

نصت المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة في فقرتها السابعة على أن:" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".(22)

الاتفاقية الليبية الايطالية: في 2 فبراير 2017، وقعت السلطات الليبية، ممثلة في رئيس حكومة الوفاق الوطني السيد فايز السراج، مذكرة تفاهم مع السلطات الإيطالية في العاصمة روما, تهدف هذه المذكرة إلى الحد من الهجرة غير القانونية، حيث التزمت إيطاليا بتقديم الدعم اللازم لليبيا من خلال تمويل برامج تنموية في المناطق المتأثرة بالهجرة غير القانونية, وتشمل هذه البرامج تطوير قطاعات مختلفة مثل الطاقة، والبنية التحتية، والصحة، والمواصلات، وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى ذلك تعهدت إيطاليا بتقديم الدعم التقني للأجهزة الليبية المسؤولة عن مكافحة الهجرة غير القانونية، مع تأمين الحدود والممرات البرية والبحرية بشكل فعّال. كان الهدف من هذا التعاون تعزيز الجهود المشتركة للحد من تدفق الهجرة غير القانونية ومعالجة آثارها الاقتصادية والاجتماعية. **(23)**

وقّع فائز السراج رئيس الوزراء السابق مذكرة التفاهم مع، إيطاليا في عام 2017م وقد أثارت هذه المذكرة انتقادات واسعة من قبل حقوقيين، معتبرين أنها حولت ليبيا إلى "سجن" للمهاجرين غير القانونيين (24)

نستنتج من خلال ما سبق ذكره ان القانون الليبي يعكس تشددًا في سياسة الدولة الليبية تجاه الهجرة والتوطين، ويهدف إلى حماية الهوية الوطنية والتركيبة السكانية، من خلال تجريم التوطين العشوائي وفرض رقابة صارمة على إقامة وعمل الأجانب في البلاد, وان الدولة الليبية لها الحرية في اختيار القوانين الداخلية المتعلقة بالسيادة والامن القومي الليبي فيما يتعلق بملف الهجرة غير القانونية, ولا تسطيع أي دولة او منظمة دولية ان تفرض على الحكومة الليبية القانون الواجب التطبيق طبقا لما جاء في المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة, مع قبول الحلول والجهود الدولية للمساعدة في حل ازمة الهجرة.

والجدير بالذكر ان المعايير التي وضعتها المفوضية السامية لإعادة التوطين من بينها التي نصت على حاجة اللاجئون إلى الحماية عندما تواجه دولهم وحياتهم أو حياة أسرهم تهديدات في بلدانهم كذلك نصت على أن تكون الدولة الثالثة التي تستقبل المهاجرين في وضع مستقر من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لضمان سلامة واستقرار وجودة حياة الأفراد الذين يتم توطينهم فيها, حيث تتناقض هذه المعايير مع الوضع الامني الراهن في ليبيا وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة الى ان ليبيا لا تزال تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما تم تأكيده في ديسمبر 2024, هذا الوضع مستمر منذ عام 2011 بناءً على قرارات مجلس الأمن رقم 1970 و1973، والتي تضمنت فرض عقوبات اقتصادية، حظر الأسلحة، وتجميد الأصول الليبية ويفرض قيودًا على السيادة الوطنية ويؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بناء على ما تم ذكره ان موضوع الادماج وتوطين المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا او تصديرهم إليها بغض النظر عن جنسياتهم يشكل خطورة على الدولة الليبية وأمنها القومي كذلك ان استقطاب المهاجرين غير القانونيين وادماجهم او توطينهم في الوقت الراهن يعد - أيضاً - خطر على التركيبة الديمغرافية في ليبيا.

المطلب الثاني ـ حقوق المهاجرين غير القانونيين:

أولى المجتمع الدولي اهتمامًا كبيرًا بالمهاجرين غير القانونيين، خاصةً بعد أن دقت المنظمات الحقوقية الدولية ناقوس الخطر بشأن الأوضاع الصعبة التي يعيشها هؤلاء

المهاجرون على الحدود أو بعد عبورها، وقد أدى ذلك إلى ضرورة توفير رعاية لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحفاظ على حياتهم وصحتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية الأخرى (25)

تحدد المادة الأولى من اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين تعريف "اللاجئ" على أنه شخص يفر من وطنه بسبب خوف مبرر من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب معتقداته السياسية، ولا يمكنه أو لا يرغب في الاستفادة من حماية بلده الأصلي تضع الاتفاقية حقوق وواجبات للاجئين، لكنها لا تعرف حق اللجوء بشكل محدد، وتشمل ضمانات حقوقية مثل حرية الدين والوصول إلى العدالة، إضافة إلى حماية اللاجئين من الترحيل إلى دول قد يتعرضون فيها للاضطهاد، كما يتعين على اللاجئين الالتزام بقوانين البلد المضيف وإثبات مبررات خوفهم من الاضطهاد. (26)

تم إنشاء الفريق العالمي المعني بالهجرة عام 2006 بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، ويضم 10 هيئات دولية تشمل مفوضية الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يهدف الفريق إلى توحيد نهج التعامل مع قضايا الهجرة بمختلف أنواعها، مع تعزيز حقوق الإنسان ودعم حوكمة سياسات الهجرة، والتركيز على حماية المهاجرين، خاصةً ضحايا الاتجار بالبشر. (27)

تأسست المنظمة الدولية للهجرة عام 1951 كمنظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، تعمل في أربعة مجالات رئيسية لإدارة الهجرة، وهي: الهجرة والتنمية، وتيسير الهجرة، وتنظيم الهجرة، ومعالجة الهجرة القسرية، كما تسعى إلى تعزيز القانون الدولي للهجرة، ومناقشة السياسات ذات الصلة، وحماية حقوق المهاجرين، مع التركيز على صحة المهاجرين والاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وتتعاون المنظمة بشكل وثيق مع شركاء حكوميين وغير حكوميين ومنظمات دولية لتحقيق أهدافها. (28)

ومع ذلك، المادة(**7**) من الاتفاقية تعفي اللاجئين من شرط المعاملة بالمثل وهذا يعني أن الدول الأطراف في الاتفاقية ملتزمة بمنح اللاجئين حقوقًا ومزايا محددة حتى لو كانت دولهم الأصلية غير قادرة أو غير مستعدة لتقديم نفس المزايا لمواطني الدول المضيفة, في سياق اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، تعني "المعاملة بالمثل*" أن الحقوق أو الامتيازات التي تُمنح لشخص أو مجموعة من الأشخاص تعتمد عادةً على

أن تكون الدولة التي ينتمون إليها مستعدة لتقديم نفس الحقوق أو الامتيازات لمواطني الدولة المضيفة, بمعنى آخر، الأمر يعتمد على التبادل المتساوي بين الدول, الغرض من هذا الإعفاء هو ضمان حصول اللاجئين على حقوقهم وحمايتهم دون أي قيود تستند إلى التبادل المتساوي بين الدول، نظرًا لأن اللاجئين غالبًا ما يكونون غير قادرين على الاعتماد على بلدانهم الأصلية لتقديم مثل هذه الامتيازات (29)

الفصل الثاني ـ الآثار وأساليب المواجهة:

تشكل الهجرة غير القانونية تحديات واسعة تشمل تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية، مثل استغلال المهاجرين، العبء على البنى التحتية، وانتهاك السيادة الوطنية لمواجهة هذه التداعيات تعتمد الدول آليات متعددة، أبرزها تعزيز التعاون الدولي، تحسين سياسات الهجرة الداخلية وتطبيق القوانين التي تجرّم التهريب والاتجار بالبشر، كما تشمل الجهود توفير حماية إنسانية للمهاجرين وضمان حقوقهم بما يتماشى مع المعاهدات الدولية.

وسوف نتناول هذا الموضوع في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الآثار الرئيسية للهجرة غير القانونية ، والمبحث الثاني: أساليب المواجهة والتعامل مع الهجرة غير القانونية

المبحث الأول ـ الآثار الرئيسية للهجرة غير القانونية:

الهجرة غير القانونية تترك آثارًا سلبية متعددة على المجتمع تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، والبيئية, فهي تتسبب في الاكتظاظ السكاني نتيجة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات والموارد الطبيعية، ويُسهم ذلك في ارتفاع مستويات التلوث البيئي نتيجة النمو السكاني غير المخطط إضافة إلى ذلك، تُواجه المجتمعات صعوبات في الاندماج الاجتماعي بسبب الحواجز الثقافية واللغوية بين السكان المحليين والمهاجرين، ما يعوق تحقيق التعايش, كما يُجبر المهاجرون غالبًا على العمل في ظروف غير إنسانية، مما يشكل انتهاكًا لحقوقه، على الصعيد العمراني، تؤدّي هذه الظاهرة إلى ظهور الأحياء العشوائية، التي تصبح مراكز لممارسات غير أخلاقية مما يُهدد القيم المجتمعية والاستقرار, وللتصدي لهذه التحديات، يعمل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا على مكافحة التهريب والتحقيق في القضايا المرتبطة بهذه الظاهرة ضمن إطار قانوني يهدف إلى حماية المجتمع وتعزيز الأمن.(30)

تواجه ليبيا أزمة سياسية عميقة امتدت آثارها لتشمل الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والصحية, وقد أدت المواجهات المسلحة إلى تفكك النسيج الاجتماعي القبلي، بينما ساهمت التدخلات الأجنبية في تفاقم الوضع وتعزيز الانقسام السياسي المستمر, وان قوافل الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي واجهتها الدولة الليبية، حيث استفادت من هشاشة الوضع السياسي والأمني, وقد فرضت هذه الظاهرة تحديات جسيمة على الأمن القومي الليبي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية, كما ساهم استمرار الانقسام السياسي منذ عام 2014 وحتى الآن في تفاقم تأثير هذه التحديات على استقرار البلاد (31)

المطلب الأول ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

أولا ـ الآثار الاجتماعية:

1-يعد الإخلال بالتوازن الديمغرافي والسكاني من أبرز التحديات الخطيرة التي تواجه ليبيا نتيجة للهجرة القانونية الواسعة النطاق، حيث أشار تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة إلى وجود 44 جنسية مختلفة من المهاجرين داخل البلاد, تؤدي هذه الظاهرة إلى تأثيرات سلبية على الأمن الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي، نتيجة ظهور أقليات بشرية ذات ثقافات وهويات تتعارض مع العادات والتقاليد الليبية الأصيل, وقد أسهمت هذه الهجرات في إدخال قيم وعادات جديدة تُعتبر غريبة عن المجتمع الليبي. ومن بين السلوكيات التي أثارت قلقاً مجتمعياً انتشار ظواهر مثل التسول، والسحر والشعوذة، والدعارة، بالإضافة إلى الأنشطة غير القانونية كتجارة البشر والمخدرات ولذا تتطلب هذه القضية معالجات قانونية واجتماعية شاملة لضمان الحفاظ على الهوية الثقافية والأمن المجتمعي في ليبيا (32)

الآثار الاقتصادية:

تحمل الدولة تكاليف إضافية بسبب عدم معرفة أعداد المهاجرين، مما يسبب أزمات في السلع وضغطًا على المرافق الحكومية، كما تؤثر العمالة غير القانونية على فرص العمالة المحلية بشكل سلبي (33)

1- الأعباء المالية التي تتحملها الدولة لرعاية المهاجرين، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية الضرورية.

2- زيادة معدلات البطالة بين المواطنين الليبيين نتيجة الاعتماد على العمالة الرخيصة من المهاجرين، مما ينعكس سلباً على فرص العمل المتاحة لليبيين الأصليين.

3- التأثير على سوق العمل من خلال إحداث اختلال في التوازن بين العرض والطلب.
4- انخراط عصابات تهريب المهاجرين غير القانونيين في عمليات غسيل الأموال.
5- انتشـــار ظاهرة الرشـــوة التي يلجأ إليها بعض المهاجرين للحصـــول على الوثائق اللازمة بشكل غير قانوني.
6- بســـبب نقص اليد العاملة الوطنية في قطاعات مثل الفلاحة والبناء والمحال التجارية، يلجأ العديد من المهاجرين إلى العمل في هذه المجالات بشـــكل مؤقت لجمع الأموال، يتم بعد ذلك تحويل هذه الأموال إلى العملة الصـــعبة، مما يزيد الطلب عليها في السوق السوداء، وهو ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني من خلال استنزاف العملة الأجنبية (34) حيث صـــرّح وزير داخلية حكومة الوحدة الوطنية، عماد الطرابلسي، بأن أعداد المهاجرين غير القانونيين في ليبيا تجاوزت 4 ملايين، مشددًا على أن ليبيا لا تستطيع تحمل هذا العبء بمفردها، جاء ذلك خلال لقائه بسفراء من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وممثلين عن المنظمات الدولية للهجرة واللاجئين، وفي سياق متصل، طالب سليمان الحراري، رئيس لجنة الداخلية بمجلس النواب الليبي، الاتحاد الأوروبي بالوفاء بالتزاماته تجاه ليبيا بشـــكل عاجل، مهددًا بحل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية إذا استمر الوضع الراهن. وأكد أن الجهاز يواجه عجزًا كبيرًا في تمويل مهامه بسبب تراكم الديون وعدم توفر موارد إضافية، محملًا الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن أي تدهور قد يحدث. (35)

يُلاحظ الباحث وبناءً على التصريح المعلن والموثق من وزارة الداخلية الليبية ان عدد 4 ملايين مهاجر غير قانوني تقريباً, لو افترضنا ان دخل المتوسط اليومي(50) خمسون دينار ليبي د.ل للمهاجر غير القانوني في ليبيا نضرب عدد المهاجرين(4,000,000) في الراتب اليومي لكل مهاجر (50 دينار ليبي) الناتج الاجمالي لدخل العامل الغير القانوني بالدينار الليبي يومياً هو $4,000,000 \times 50 = 200,000,000$ يكون المجموع 200 مليون دينار ليبي يُدفع يومياً لهذه المجموعة, بالإضافة إلى ان تزايد أعداد المهاجرين غير القانونيين يؤدي إلى ارتفاع استهلاك الكهرباء والغاز والماء مما يسبب نقصاً في هذه الموارد للسكان المحليين الليبيين.

المطلب الثاني ـ الآثار الأمنية والصحية:

تأثرت ليبيا بظاهرة الهجرة غير القانونية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والأمنية والسياسية، حيث أدى الانقسام السياسي وعدم الاستقرار إلى تفاقم الأزمة. كما تسببت

الاضطرابات والصراعات الناتجة عن الفوضى الأمنية في تدفق المهاجرين غير القانونيين إلى البلاد، وأسفرت هذه الظاهرة عن تداعيات سلبية متعددة شملت انتشار الأمراض، وارتفاع معدلات الجرائم والنصب والاحتيال، والشعوذة، والتلاعب بالعملة، مما شكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الليبي. (36)

كما تؤثر الهجرة غير القانونية على الأمن الصحي في ليبيا بسبب دخول مهاجرين يحملون أمراضًا معدية كالسُل والإيدز، حيث تمنع ظروف السفر القاسية وغياب الفحص الطبي السلطات من تقديم الوقاية والعلاج اللازم، مما يجعلهم أكثر عرضة للعدوى والأمراض.(37)

تدفق الهجرات غير القانونية أثّر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي في ليبيا، حيث فرضت هذه الظاهرة عبئًا كبيرًا على صانعي القرار السياسي في ظل استمرار الانقسام السياسي. ومن أبرز التداعيات السياسية لهذه الظاهرة على ليبيا ما يلي:

1- تدويل الأزمة الليبية والتعدي على سيادة الدولة.

2- تصاعد الفوضى وزعزعة الاستقرار.

3- تسرب الأفكار المتطرفة بين المهاجرين غير القانونيين.

4- تدهور البنية السياسية وانهيار المنظومة السياسية.

5- ضعف المؤسسات الليبية في التعامل مع المهاجرين وإيوائهم) 38)

يُستنتج من الدراسة أن السيطرة الأمنية وحدها قد تقلل من بعض تداعيات الهجرة غير القانونية بشكل كبير ولكنها ليست حلاً شاملاً لان الهجرة غير القانونية تتطلب استراتيجيات متعددة وأهما تبدأ من توعية المواطن الليبي وجميع مؤسسات الدولة وخاصة تعزيز التعاون الدولي والاقليمي، أن معالجة جذور الهجرة غير القانونية تشمل التركيز على أسبابها كالفقر والصراعات المسلحة ودعم استقرار دول المصدر عبر المساعدات التنموية ووقف التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذه الدول ونهب ثرواتها المختلفة. فليبيا رغم موقعها الجغرافي ليست مسؤولة وحدها عن حماية الحدود الأوروبية من الهجرة غير القانونية، مما يتطلب تعاونًا دوليًا ومسؤولية مشتركة لمعالجة المشكلة بدلاً من تحميل دولة واحدة عبء الحلول.

المبحث الثاني ـ أساليب المواجهة والتعامل مع الهجرة غير القانونية:

مواجهة الهجرة غير القانونية تتطلب استجابة متعددة الجوانب تشمل السياسات الحكومية التوعية المجتمعية، ودعم المنظمات غير الحكومية على المستوى الحكومي،

يجب تعزيز الرقابة الحدودية وتطوير التشريعات لمكافحة التهريب وتحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين للحد من الدوافع المحلية للهجرة, يمكن أن تلعب الحملات التوعوية دورًا في تثقيف المجتمع حول مخاطر الهجرة غير القانونية وتأثيرها على الأمن القومي, ان المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يمكن أن يساهموا من خلال تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين وضمان حقوقهم الأساسية، مع التركيز على برامج تعزز التنمية المحلية وتحد من الفقر والبطالة، وهما من الأسباب الرئيسية للهجرة, التعاون بين جميع هذه الجهات يعزز تحقيق حلول مستدامة ويسهم في تقليل تأثيرات هذه الظاهرة على الاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول ـ السياسات الحكومية والبرامج التوعوية:

تتحمل الدول مسؤولية تقديم المساعدات الإنسانية للدول التي تواجه ظروفًا استثنائية، خصوصًا في حالات النزاعات المسلحة، حتى لو كان ذلك يعتبر واجبًا أخلاقيًا وليس قانونيًا، مما لا يترتب عليه أي التزامات قانونية عند عدم الامتثال, ومع ذلك، يجري عادةً تقديم الدعم على المستوى الدولي بمجرد وقوع كارثة، حيث تسارع الدول إلى مساعدة الدولة المتضررة حتى وإن لم تطلب ذلك صراحةً, والجدير بالذكر أن المسؤولية الكبرى في تقديم المساعدة الإنسانية تقع على عاتق الدولة المتضررة نفسها، حيث ينبغي عليها بذل أقصى الجهود لتقديم الدعم داخل أراضيها وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 65/157 على هذا المفهوم، مشيرةً إلى أن كل دولة تُعتبر مسؤولة بالدرجة الأولى عن تحقيق التنمية المستدامة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من مخاطر الكوارث، بما يهدف إلى حماية سكانها داخل حدودها.(39)

يعد التأهب التنظيمي أو التخطيط للطوارئ ضرورياً لمواجهة الكوارث والحد من اثارها أياً كان نوعها ومن أهم الاليات المتبعة في هذا الشأن تهيئة المراصد الحديثة وتطوير التكنولوجية للقدرة على التنبؤ بالكارثة قبل وقوعها والإنذار المبكر إذ أن تأهب الدولة لاستقبال الكارثة سيؤدي إلى خفض أعداد الضحايا والخسائر المادية حتماً بما في ذلك تقليل أعداد المهاجرين.

إعلان من جانب الدولة لحاجتها المساعدات الانسانية:

يرى الفقه القانوني الدولي أن طلب المساعدات الخارجية لتقديم الدعم الإنساني يُعد حقًا أصيلًا للدول المتضررة وقد أكد المبدأ الثاني من مبادئ "اللوك"، التي أعدها الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أن الحق في تلقي المساعدات الإنسانية يجب

أن يُنظر إليه كمبدأ أساسي يتمتع به الأفراد والدول على حد سواء, وفي تأكيد لهذا المبدأ، جاء قرار اللجنة السادسة عشرة لمعهد القانون الدولي ليؤكد على ضرورة تدخل المجتمع الدولي عندما تعجز الدولة المتضررة عن توفير المساعدات الإنسانية الكافية للضحايا الموجودين على أراضيها، حيث يقع على عاتقها طلب الدعم من المنظمات الدولية والدول الأخرى وخير مثال على ذلك، الزلزال الذي ضرب مدينة فان التركية مؤخرًا، حيث رفضت تركيا في البداية استلام المساعدات الإنسانية، لكنها عادت لاحقًا ووجهت نداءً تعلن فيه قبولها لهذه المساعدات، تأكيدًا على أهمية التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الإنسانية.(40)

المطلب الثاني ـ دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في ليبيا:

يواجه المجتمع المدني الليبي تحديات كبيرة في التعامل مع أزمة الهجرة، نتيجة السياسات المقيدة والضغوط الأوروبية المتزايدة، فمنذ عام 2011، تقلّصت مساحة العمل المدني، مما أثر سلبًا على دور المنظمات الحقوقية والإنسانية، على المستوى الدولي، يعزز الاتحاد الأوروبي نظام إدارة الحدود من خلال دعم الجماعات المسلحة المسؤولة عن اعتراض المهاجرين وإعادتهم إلى مراكز الاحتجاز، وهو ما يفاقم القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية.

بعد سقوط نظام القذافي، أُتيحت للمجتمع المدني الليبي فرصة غير مسبوقة للتمتع بحرية تكوين الجمعيات، وذلك نتيجة لانهيار الإطار التشريعي الذي كان يقيّد عمل القطاع الثالث، ومنذ ذلك الحين، تم تسجيل ما يقارب 3000 منظمة غير حكومية محليًا, أما على صعيد المنظمات الدولية فقد شهدت البلاد تزايدًا ملحوظًا في عدد منظمات العمل الإنساني، لا سيما العاملة في المناطق الحدودية, وفي عام 2016، تم تأسيس منتدى ليبيا للمنظمات الدولية غير الحكومية (LIF)، وهو شبكة مستقلة تضم 23 منظمة دولية تنفذ برامج إنسانية أو تخطط لتنفيذها، استجابة لاحتياجات الفئات الضعيفة داخل ليبيا, وقد تباينت طبيعة العلاقة بين هذه المنظمات الدولية ونظيراتها المحلية، حيث أدّت من جهة دورًا داعمًا لبناء قدرات المجتمع المدني الليبي، ومن جهة أخرى مارست ضغطًا لتنفيذ سياسات حكومية محددة.(41)

يرى الباحث أن اساليب المواجهة والتعامل مع الهجرة غير القانونية في ليبيا تتطلب مواجهة شاملة تعتمد على سلسلة من الإجراءات المتكاملة, أولى الخطوات تتعلق بتعزيز الرقابة على الحدود الممتدة عبر مناطق برية وبحرية واسعة، حيث يتم توظيف تقنيات

حديثة كأجهزة الكشف المتطورة وتنظيم دوريات أمنية مكثفة لضمان مراقبة فعالة لهذه الحدود والحد من تدفق المهاجرين بطرق غير قانونية وفي إطار الجهود الدولية تبرز أهمية التعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية لتنسيق الجهود المشتركة وتبادل المعلومات المتعلقة بشبكات تهريب البشر يعد هذا التنسيق جزءًا أساسيًا من مكافحة تلك الشبكات التي تستغل نقاط الضعف في الحدود الليبية، حيث يتم اتخاذ تدابير صارمة لتطبيق القوانين ومعاقبة المهربين والمتواطئين معهم، مما يضمن الردع الفعّال وتقليل الأنشطة غير القانون, إلى جانب ذلك تعمل السلطات الليبية على تحسين البنية التحتية الأمنية عبر توفير المعدات الحديثة والتقنيات اللازمة للأجهزة الأمنية مما يُمكّنها من مراقبة الحدود بكفاءة عالية كما تركز على حملات التوعية المجتمعية التي تهدف إلى تثقيف السكان حول مخاطر الهجرة غير القانونية وانعكاساتها السلبية على الأفراد والمجتمع، مما يسهم في تعزيز الوعي العام.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تُبذل جهود لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة تهدف هذه المبادرات إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى البحث عن حياة أفضل خارج بلادهم، من خلال تعزيز التنمية المحلية والحد من الفقر والتهميش، بهذه الآليات تسعى ليبيا إلى تحقيق نهج متكامل لمعالجة قضية الهجرة غير القانونية بفعالية.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت من خلال هذا الدراسة الى ان موضوع "الهجرة غير القانونية بين الإدماج والتوطين: المفهوم- الآثار- وأساليب المواجهة ليبيا أنموذجا", موضوع في غاية الخطورة على سيادة الدولة الليبية وعلى استقرارها وأمنها القومي وخاصة في ظل الظروف الراهنة وما تُعانيه الدولة الليبية من انقسام سياسي بين الشرق والغرب إضافة إلى الوضع الامني الهش في الجنوب الليبي بالإضافة للتداخلات الخارجية في الشؤون الداخلية, حيث أن الإدماج او التوطين يحتاج دولة مستقرة سياسياً وامنياً واقتصاديا وغير مقيدة بقرار دولي, والجدير بالذكر ان ليبيا لا تزال تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما تم تأكيده في ديسمبر 2024, هذا الوضع مستمر منذ عام 2011 بناءً على قرارات مجلس الأمن رقم 1970 و1973، والتي تضمنت فرض عقوبات اقتصادية، حظر الأسلحة، وتجميد الأصول الليبية, ويفرض قيودًا على السيادة الوطنية ويؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد, ان ملف الهجرة يحتاج جهود

دولية واقليمية ودعم مادي وأمني ضخم وخاصة من الدول الاوربية التي تعد سبب من الاسباب في قضية الهجرة غير القانونية حيث سلبت ثروات الدول الافريقية من ذهب ونفظ واستغلتها الى يومنا هذا والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المصدرة للهجرة وان خمسون في المئة من المهاجرين غير القانونيين يطمح للعيش في اوروبا ويتخذ من ليبيا دولة عبور ومأمن لتوفير مستلزماته واحتياجاته وذلك لوجود فرص عمل متاحة حيث ان الدولة الليبية ليست عضو في منظمة الهجرة الدولية لعام 1951 لذلك يترتب عليه عدم الالتزام الدولة بما جاء فيها ولا يمكن فرض قوانين او بنود لا تتماشى مع سيادة الدولة او فرض ادماج او توطين المهاجرين غير الشرعيين إلا بناء على رغبة الدولة وسيادتها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الليبية وذلك حسب ما نصت عليه المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة واحترما للمادة الاولى من ذات ميثاق.

توصيات الدراسة:

1- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وتطوير اتفاقيات تعاون مع الدول المجاورة ودول الاتحاد الأوروبي لتنسيق الجهود في التصدي للهجرة غير القانونية وتحسين إدارة الحدود المشتركة بين ليبيا والدول المجاورة لضمان السيطرة الأمنية، وإصلاح الوضع الأمني وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في الجنوب الليبي والقوات البحرية والجوية من خلال التدريب وتوفير الموارد اللازمة والحديثة لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر عبر تحسين جهاز الاستخبارات والتعاون بين الجهات المعنية.

2- تحسين الظروف في مراكز الإيواء وضمان احترام حقوق الإنسان داخل مراكز الإيواء وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز دور المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة للمهاجرين بما يلزم داخل مراكز الاواء فقط دون الافراط في المساعدات المالية من قبل المنظمات حتى لا تصبح حجة للمهاجرين غير القانونين لزيادة الهجرة إلى ليبيا.

3- نشر الوعي المحلي في ليبيا وخاصة المواطن وتنظيم حملات توعية محلية تُظهر مخاطر الهجرة غير القانونية وتطبيق القوانين وتنفيذ العقوبات الرادعة لمن يسمح بتشغيل او تسكين مهاجر غير قانوني دون اوراق او مخالفة القوانين الوطنية.

4- معالجة جذور المشكلة والتركيز على أسباب الهجرة غير القانونية الناتجة عن التدخلات الاوروبية في الشؤون الداخلية للدول المصدر الافريقية ونهب ثرواتها الطبيعية التي نتج عنه الفقر والصراعات المسلحة في دول المصدر، يجب على الدول

الاوروبية ان تكون من ضمن الحل للمشكلة ودعم استقرار البلدان المصدر من خلال المساعدات التنموية ووقف التدخل في شؤونها الداخلية.

5- على الدولة الايطالية الوفاء بالالتزام التعاقدي الموقع بين الدولة الليبية والدولة الايطالية في عام 2008 وأن هذه القضية تحتاج تعاون مشترك من الجانبين.

الهوامـــــــــــش:

1- امحمد ضو عمر أبو خريص، الهجرة غير الشرعية وسياسات التوطين في ليبيا، دراسة في القوانين الليبية غير الشرعية وتوطين الأجانب في ليبيا" كلية القانون نالوت: بحث مشور في مجلة القرطاس، مجلة الجمعية الليبية للعلوم التربوية والانسانية,2024.

2- دراسة موسى أحمد عبدي عمر، الاليات القانونية والامنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد1, العدد5, 2020.

3- محمد المبروك رعدان, مدى توافق السياسات المتخذة في ليبيا لمنع توطين الأجانب مع حقوق الإنسان, بحث منشور في مجلة العلوم القانونية, كلية القانون جامعة المرقب، الخمس-ليبيا: المجلد الحادي عشر- العدد الثاني, 2023.

-4علوي علي أحمد الشارفي, أثر الهجرة غير الشرعية على الجريمة المنظمة عبر الوطنية, مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية, اليمن: العدد (2), نوفمبر 2019, ص73.

5- صدام حسين الفتلاوي, وفاهم عباس محمد العوادي, مفهوم الهجرة غير القانونية-دراسة في القانون الدولي, كلية القانون جامعة بابل: العدد الثاني, المجلد العاشر, كانون الاول, 2019, ص4.

6- تدفق المهاجرين عبر الحدود الليبية.. تحديات وإنسانية وأبعاد اجتماعية, https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2417198.html , تاريخ الزيارة2025/05/08 الساعة 6:00م.

7- الهجرة الغير شرعية بين الواقع والقانون الدولي, انظر الى الموقع, https://www.lmhee.com/2024/11/Illegal-immigration_0612822806.html تاريخ الزيارة, 2025/05/08 الساعة 3:00 صباحا.

8- موسى أحمد عبدي, الاليات القانونية والامنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا, مجلة العلوم الانسانية والطبيعية مجلة محكمة, المجلد1, العدد5, 2020,ص103.

9- وليد عبد العال محمد السيد, أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي, المركز الديمقراطي العربي, معروض على موقع, https://democraticac.de/?p=100079 تاريخ الزيارة, 2025/05/08, الساعة 11:00 م.

10- سعيد عمار محمد الكيلاني , الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة التأصيل والاسباب, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة نالوت: مجلة شروس, العدد5, الجزء2, 2024, ص 85-86.
11- دخالة مسعود, واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها واليات مكافحتها, جامعة قسنطينة: المجلة الجزائرية للسياسات العامة, العدد5, اكتوبر2014, ص136.

12- زينب محمد جميل الضناوي, الهجرة واللجوء في القانون الدولي, بحث منشور في مركز جيل البحث العلمي, سلسلة كتاب اعمال المؤتمرات, جامعة الملك فيصل كلية الحقوق, طرابلس- لبنان: العام الثامن, العدد 28. 2020, ص18-19.
13- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو, المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية, منشور, على الموقع https://www.qanouni.org/ar/convention/311 تاريخ الزيارة الساعة 2025/05/08م10:00
14- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو, المرجع السابق, المادة (6).
15-عادل بشير شعيب الزياني, وأخر, مخاطر الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مكافحتها, بحث منشور على الموقع https:amj.academy.edly الاكاديمية الليبية للدراسات العليا.
16- امحمد ضو أبوخريص, الهجرة غير القانونية وسياسات التوطين في ليبيا دراسة في القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتوطين الأجانب في ليبيا, بحث منشور كلية القانون جامعة نالوت: مجلة القرطس, العدد 24, المجلد1, ص289.
17- امحمد ضو أبوخريص, الهجرة غير القانونية وسياسات التوطين في ليبيا دراسة في القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتوطين الأجانب في ليبيا, المرجع نفسه, 289-290.
18- مادة رقم 2 والمادة 3 من قانون رقم 24 لسنة 2024م, بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.
19- مادة رقم 5 والمادة 7 من قانون رقم 24 لسنة 2024م, بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.
20- سعد العبسلي, قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة, مقال منشور على موقع, https://libya2020.wordpress.com/2010/09/19/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81, تاريخ الزيارة2025/05/08 , الساعة 7:00م.
21- هناء عمر محمد كازوز, التشريعات المحلية والدولية حول الهجرة عير الشرعية ومدى تفعيلها على أرض الواقع"دولة ليبيا أنوذجاً", مجلة اتجاهات سياسية, المجلد الثامن, العدد التاسع والعشرون, كانون الاول, ديسمبر2024, ص207.
22- المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة
23- عادل بشير شعيب الزياني, وأخر, مخاطر الهجرة غير الشرعية ودور الإعلام في مكافحتها, المرجع السابق.
24- كريمة ناجي, ليبيا المأزومة بالمهاجرين تفتش في "اتفاق إيطاليا" منشور على الموقع https://www.independentarabia.com/node/619913 تم النشر الثلاثاء 18 مارس 2025.
25- بن عطا الله علية, حقوق المهاجرين غير الشرعيين بين اعتبارات عالمية حقوق الإنسان والمقاربات الأمنية, مجلة الدراسات والبحوث القانونية, المجلد 4, العدد 1 جوان 2019, ص125.

-26المركز الالماني للأعلام وزارة الخارجية الالمانية, تأسيس حماية اللاجئين -70 عاما على اتفاقية جنيف للاجئين , https://almania.diplo.de/ardz-ar/02-deu-int-diplo/2472878-2472878?utm_source=chatgpt.com
تاريخ الزيارة, 2025/8/5 , الساعة 11:00م.
-27 بن عطا الله علية, حقوق المهاجرين غير الشرعيين بين اعتبارات عالمية حقوق الإنسان والمقاربات الأمنية, المرجع نفسه, ص125.
28- منظمة الهجرة الدولية, ويكيبيديا الموسوعة الحرة, على الموقع, تاريخ الزيارة 2025/05/08 الساعة 4:00م.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
29 -اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
30- فرج بوخروبة, الاثار السلبية لمظاهر الهجرة غير القانونية ومخاطرها وتداعياتها, الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير القانونية ومخاطرها وتداعياتها! - الموقف الليبي, تاريخ الزيارة2025/05/08, الساعة 3:00م.
31- رجب عمر العاتي, واخر, واقع الهجرة غير القانونية غبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياته على الأمن القومي الليبي, المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة, القره بوللي: المجلد 1 , العدد 2, أكتوبر 2020, ص133.
32- محمد أحمد الوليد, واخرون, مجلة كلية الآداب, جامعة بنغازي: العدد 55, يونيو 2023, ص133.
-33وليد عبد العال محمد السيد, أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي , المرجع السابق.
-34 محمد أحمد الوليد, واخرون, مجلة كلية الآداب, جامعة بنغازي, المرجع السابق, ص135-136.
-35 كريمة ناجي, ليبيا المأزومة بالمهاجرين تفتش في "اتفاق إيطاليا", المرجع السابق.
- 36وليد عبد العال السيد, أثر الهجرة غير الشرعية غلى الامن القومي الليبي، المركز الديمقراطي العربي, المرجع السابق.
-37 وليد عبد العال محمد السيد، أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي , المرجع السابق.
38- رجب عمر العاتي, واخر, واقع الهجرة غير القانونية غبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياته على الأمن القومي الليبي, المرجع السابق, ص133-134.
39 - محي الدين أحمد المدني, وأخر, الاليات القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قواعد القانون الدولي للاجئين، المؤتمر الدولي للدراسات الاقتصادية والسياسية, سرت, ليبيا: 18 ديسمبر 2019, ص47.
40- محي الدين أحمد المدني, وأخر, الاليات القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قواعد القانون الدولي للاجئين, المرجع السابق, ص50.
41- عبدالرحمن زايد, ليبيا: علاقة المنظمات غير الحكومية بإدارة الهجرة في مواقع العبور, مجلة موازين, 2024, https://www.adalaforall.org/ar/mawazin-mag/libya-the-role-of-ngos-on-migration-management-intransit-sites تاريخ الزيارة 2025/05/08 الساعة 6م.